

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الأستاذ محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبد الله السلطان ، عبد الفتاح العواملة ، كريم الطراونة ، عادل خصاونة

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٣٦

رقم القرار:

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٦٨٦ فصل ٢٩/١٠/٢٠٠٢ والقاضي بجمع العقوبات بحق المتهم . بحيث تصبح عقوبته النهائية الحبس مدة ثلاثة أشهر والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة محسوبة له مدة التوقيف وحيث أنه أمضى المدة المحكوم بها موقوفاً فتعتبر العقوبة منفذة بحقه .

وتتلخص أسباب التمييز بسبب واحد مفاده :

- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب إذ أن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة بما فيها التقرير الطبي تثبت أن نية المميز ضده قد اتجهت إلى قتل المجني عليه والذي يستدل عليها من طبيعة الأداة والبواغث على الضرب ومكان الإصابة ولم تتحقق النتيجة لأسباب خارجة عن إرادته .

الطلب :

يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت إلى تلك المحكمة كلاً من:

١- المتهم

التهمة : أ- جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات .

ب- جنحة حمل وحيارة أداة حادة طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات .

٢- الظنين

التهمة : جنحة السكر المقرون بالشغب طبقاً للمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات .

وقد ساقطت النيابة العامة الواقعة الجرمية التالية التي أقامت اتهامها للمتهم والظنين على أساسها وتتلخص بالآتي :-

(إن الظنين والمتهم ، أصدقاء وأنه بتاريخ الحادث الواقع في ٢٠٠٢/١/٢٢ كان المتهم والمجني عليه يركبان في سيارة تاكسي وفي الطريق وعلى مثلث الجبل الشمالي قام المتهم بإخراج سكين وقام بضرب المجني عليه خلف أذنه وفقد المجني عليه الوعي وقدمت الشكوى وتمت الملاحقة) .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى والإستماع إلى أدلتها وبياناتها وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

(إن المتهم والظنين على معرفة سابقة ببعضهما البعض وأنه بتاريخ الحادث الواقع في ٢٠٠٢/١/٢٢ كانا يركبان معاً في سيارة تاكسي وفي الطريق أخرج المتهم سكيناً كانت معه وضرب الظنين بها وأسعف الظنين إلى المستشفى وتم علاجه واحتصل على تقرير طبي قطعي مددت فيه مدة التعطيل الإجمالية بأسبوعين قطعي من تاريخ الإصابة وأكد الطبيب الشرعي بأن الإصابة لم تشكل خطورة على حياة المصاب .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة فوجدت أن قيام المتهم بضرب الظنين بواسطة أداة حادة على رأسه وإصابة الظنين بجرح قطعي وحصوله

على تقرير طبي مدة التعطيل مدة إسبوعان لا تشكل جنائية الشروع بالقتل كما جاء في إسناد النيابة العامة وإنما تشكل جنحة الإيذاء طبقاً للمادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وفي ضوء ذلك قضت بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات إلى جنحة الإيذاء طبقاً للمادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وإدانته بهذه الجنحة المعدلة وحكمت عليه بالحبس مدة أربعة أشهر والرسوم والتمست له سبباً مخففاً تقديرياً خفضت له العقوبة بمقتضاه لتصبح الحبس مدة شهرين والرسوم .

كما أدانته نتيجة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات وحكمت عليه بالحبس مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة وإعمالاً لنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات نفذت العقوبة الأشد بحق المتهم وهي الحبس مدة شهرين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة المضبوطة .

كما قضت بإدانة الظنين بجنحة السكر المقرون بالشغب وحكمت عليه عملاً بالمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات بالحبس مدة اسبوع واحد والرسوم .

لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن به تمييزاً للسبب الوحيد المبسوط باللائحة التمييزية المقدمة منه بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٤ .

وفي الرد على سبب التمييز الوحيد وفيه ينعي الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى خطأها فيما توصلت إليه ذلك أن البيانات المقدمة في الدعوى تثبت أن نية المتهم قد اتجهت إلى قتل الظنين المجني عليه وفي ذلك نجد أن النية أمر باطني يضره الجاني في خبايا نفسه ويستدل عليها من الأفعال الجرمية التي يقارفها والظروف العامة المحيطة والمصاحبة لهذه الأفعال .

وحيث أن الإصابة التي أوقعها المتهم بالظنين وهي عبارة عن جرح قطعي عميق في الرأس والوجه والأذن اليسرى لم تشكل خطورة على حياة الظنين المجني عليه فإن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى من قول أن نية المتهم لم تتجه إلى إزهاق روح المجني عليه بل اتجهت إلى إيذائه فقط يكون واقعاً في محله سيما وأن الطبيب وصف

الجرح بأنه جرح خارجي وليس نافذاً وأن من يريد القتل يلجأ إلى الطعن بالأداة الحادة القاتلة بقوة لتغور الأداة القاتلة في جسم المجني عليه وفي المكان القاتل منه .

وعليه يكون سبب التمييز غير وارد على القرار المطعون فيه ولا ينال منه لذا فإننا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر تدقيقاً بتاريخ ٣ محرم سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٣/٦ م

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو
رئيس الديوان

دقق

ل/م